■ تقارير علمية ■

ندوة كفاءة التجارة العربية

القاهرة: ٢٥-٢٩ يونيو ١٩٩٥

عرض: حنان رجائى عبد اللطيف*

بتنظيم من جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وكل من اتحاد المصارف العربية وصندوق النقد العربى.. تم عقد ندوة " كفاءة التجارة العربية" بمقر الجامعة فى القاهرة خلال الفترة من ٢٥-٢٩ يونيو ١٩٩٥.

وقد دارت المناقشات والأوراق المقدمة إلى الندوة حول مجموعة من المحاور الهامة فى هذا الموضوع وهى:-

- دور النقل فى رفع كفاءة التجارة العربية.
- أهمية قنوات الاتصال فى تنمية التجارة العربية.
- دور الصادرات فى التكامل الاقتصادى العربى.
- الجودة الشاملة ودورها فى تحسين كفاءة التجارة العربية.
- النظام العربى للتجارة فى ضوء المتغيرات الدولية.

وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الأوراق حسب المحاور السابقة :-

قدم الاتحاد العام العربى للتأمين ورقتى عمل خلال الندوة - الأولى بعنوان " تأمين وسائط النقل التجارى " والثانية بعنوان " تأمين السلع فى التجارة الخارجية ".

* السيدة حنان رجائى عبد اللطيف. باحث مساعد بمركز التخطيط الزراعى- معهد التخطيط القومى.

استعرضت الورقة الأولى التغطيات التأمينية التى توفرها شركات التأمين لكل نوع من وسائط النقل والتى تشمل تأمين سفن - تأمين مركبات - تأمين طيران والشروط اللازمة لتأمين تلك الوسائط، وارجعت الورقة اهم العوامل المسببة لحوادث الطرق نظراً للأهمية المتزايدة للنقل البرى بالنسبة للتجارة العربية البينية إلى عوامل رئيسية وهى الطرق، المركبات ، العنصر البشرى ، عوامل اجتماعية ومنها ضآلة الثقافة المرورية والسلوك الخاطىء،كذلك اشارت الورقة إلى اختلاف تشريعات التأمين الإلزامى على السيارات فى البلاد العربية من حيث نطاق تطبيقها سواء بالنسبة للأشخاص أو الممتلكات واعتبرت أن الأخذ بنظام بطاقة التأمين العربية الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية والتى تم توقيعها بتونس عام ١٩٧٥ هى أهم انجازات الاتحاد العربى العام للتأمين فى سبيل تحقيق أهدافه المتمثلة فى دعم الروابط بين اسواق التأمين العربية وإبراز كيانها العربى.

واشادت الورقة فى النهاية بدور أجهزة العمل العربى المشترك العاملة فى إطار جامعة الدول العربية الهادفة إلى تفعيل التجارة العربية البينية وماأثمرت عنه مجهوداتها من العمل بدفتر المرور العربى الموحد واللوحة المميزة الموحدة لوحدات النقل العابرة (الترانزيت) وبطاقة التأمين العربية الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية.

أما الورقة الثانية فقد دارت حول **"تأمين السلع فى التجارة الخارجية"**.

استعرضت الورقة فى البداية الدور الذى يؤديه التأمين للاقتصاد بصفة عامة واقتصاد الدول النامية بصفة خاصة وكذا الدور الذى يقوم به قطاع التأمين فى تجميع المدخرات ودفع التنمية الاقتصادية وتيسير التبادل التجارى والحفاظ على الثروات القومية وذلك من خلال توفير ضمانات اكثر للمؤمن عليهم وتوجيه استثمارات شركات التأمين بما يحقق منفعة الاقتصاد القومى كما اشارت الورقة إلى أن نظام الائتمان المتعارف عليه فى التجارة الدولية والمستندات اللازمة لهذا النظام هى خطاب الاعتماد، الفواتير ، سندات الشحن،شهادات المنشأ ووثائق التأمين، كذلك اوضحت الورقة الشروط اللازمة لاستخدام أى من هذه المستندات وكذا الأخطار التى تتعرض لها السلع فى التجارة الدولية ودور التأمين فى تغطيتها وأنواع التغطيات التأمينية، واكدت الورقة على أن تأمين الائتمان هو أهم وابرز أنواع التأمين على السلع فى الوقت الحاضر وخاصة بالنسبة لمنتجى السلع والتجار والمصدرين حيث إنه يعمل على حماية المؤمن له (الدائن) عند توقف المدين

(المؤمن عليه) عن سداد الدفعات المستحقة عليه نتيجة معاملات نقدية أو عينية بينه وبين الدائن فى حالة وجود أى من المخاطر التجارية وغير التجارية .

وقدم الدكتور محمد شفيق الصاوى بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ورقة بعنوان "دور الموانى فى رفع كفاءة التجارة العربية".

اشارت الورقة فى البداية إلى وجود علاقة اعتمادية ذات تأثير متبادل بين الموانى والتجارة المنقولة بحراً إذ أن تطوير الميناء وتحديثه يكون سبباً لرفع كفاءة التجارة المارة به والعكس صحيح،وفى إحصائية لبيان دور الموانى فى رفع كفاءة التجارة اشارت الورقة إلى أن البضائع العامة المحواة والمنقولة بحراً بلغت حوالى ٤٠٠ مليون طن توقعت الورقة ان تزداد إلى ٥٦٧ مليون طن عام ٢٠٠٤ مما يؤدى فى النهاية إلى أن تصبح محطات الحاويات بالموانى طاردة للبضائع العامة غير المحواه - كذلك تعرضت الورقة للوظائف الحديثة للميناء والعوامل المؤثرة فيها وكذلك إلى شكل ملكية الموانى العربية حيث اشارت إلى أن عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاستثمارات وتشغيلها والرقابة والإشراف عليها يخضع تماماً للقرارات الحكومية ، وتناولت الورقة مثالاً على ذلك وهو(مصالح الجمارك) حيث اوضحت أنها تابعة غالبا لكل الوزارات التى من أهم وظائفها تحصيل إيرادات الدولة ثم إعادة توزيعها و تخصيصها بالاشتراك مع وزارات التخطيط على قطاعات الخدمات التى تؤديها الدولة للمواطنين.وقسمت الورقة الموانى العربية إلى موانى وطنية وتشمل السعودية،موانى الكويت بالمشرق العربى - وجميع موانى المغرب العربى من المغرب إلى مصر وموانى عالمية وتشمل جميع الموانى العربية المطلة على الخليج العربى وميناء دمياط المصرى.. وأشارت إلىٰ إمكانية تحويل ميناء بور سعيد المصرى إلى ميناء دولى وذلك اذا أيدت الحكومة المصرية هذا التوجه .

وحول كيفية تسعير قطاع النقل قدم الدكتور عبد الرحمن صبرى رئيس قسم المال والاستثمار باتحاد المصارف العربية ورقة جاءت بعنوان "أثر تسعير قطاع النقل على رفع كفاءة التجارة " حيث اهتمت فى بدايتها بتوضيح دور قطاع النقل فى التنمية الاقتصادية وذلك من خلال علاقته بالنظرية الاقتصادية والتكوين الرأسمالى حيث أشارت إلى أن الآثار المباشرة للاستثمار فى قطاع النقل تنصرف إلى خفض نفقات الإنتاج وتحويل الفائض لمزيد من الإنتاج،اما الآثار غير المباشرة فإنها تتمثل فى زيادة التشغيل ونمو الدخل ثم إعادة توزيعه من خلال دعم الدولة لمرافق النقل المختلفة ،

واوضحت الورقة خصائص قطاع النقل ودوره فى رفع كفاءة التجـارة العربية حيث اشارت إلى أن وجود خدمات فعالة للنقل هو شرط اساسى لنجاح عمليات النقل والتوزيع فى التجارة وخاصة فى مجال النقل البحرى الذى يساهم بنحو ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية - كما اشارت الورقة إلى أن مشاكل أى مؤسسة تجارية فى الدول النامية تتمثل فى ارتفاع تكاليف التوزيع والتسويق وانخفاض هوامش الربح وانخفاض القدرة التنافسية الدولية .

واكدت الورقة أن أى تحسينات يمكن ادخالها على ظروف النقل العربى الحالى سيكون لها آثار هامة على ازدهار المؤسسات التجارية ونشاط التجارة والتوزيع وذلك من خلال معاملين هما تكلفة النقل ونوعيته والتسليم فى الموعد ثم انتقلت الورقة فناقشت مشكلات وسياسات التسعير باعتبارها من اهم المشاكل فى قطاع النقل لما تثيره من قضايا تتعلق بحدود دور الدولة حيث انها تمس كلاً من القطاع العام والخاص سواء من زاوية النفقة أو الضرائب أو الإعانات أو من زاوية العوائد الاقتصادية والاجتماعية. واشارت إلى أن السياسة العامة للتسعير لابد أن ترتكز على ثلاثة ابعاد وهى:

- تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد.
- تغطية النفقات المالية.
- اعتبارات العدالة فى التوزيع.

ونوهت الورقة إلى أن العقبات التى تواجه مبدأ التسعير التقليدى وهو التسعير على اساس النفقة الحدية إنما ترجع إلى عدم قبول السياسيين لهذا المبدأ لما يتضمنه من إمكانات تقديم دعم للصناعات العامة التى تحقق خسائر فى الاقتصادات التى تعمل على اساس من قوى السوق،وبناء عليه فقد وضعت الورقة بدائل للتسعير التقليدى تعتمد كلها بالدرجة الأولى على اساس من النفقات وهى :-

- النفقة المتوسطة أو الكلية
- التعريفة المتعددة أو المزدوجة
- التسعير من خلال التمييز

واوضحت الورقة أنه يمكن التغلب على المشكلات المالية بالأخذ بالبديل الأول،ومساواة

الثمن المتوسط مع النفقة المتوسطة والثمن الحدى مع النفقة الحدية فى حالة الأخذ بالبديل الثانى واشارت إلى أن هذه هى طريقة تسعير خدمات النقل فى الولايات المتحدة الأمريكية واشارت الورقة إلى أن التمييز فى تحديد الأسعار يستهدف تعظيم عوائد المشروع خاصة وأن اعتبارات الطلب تؤثر فى تحديد اسعار خدمات النقل ،وحددت الورقة ثلاثة انواع للتمييز هى التمييز الدورى CYCLIC،والتمييز حسب الأشخاص INTERPERSONAL،التمييز الزمنى INTERTEMPORAL واعتبرت الورقة أن سياسات التمييز فى تسعير النقل هى أهم الطرق المستخدمة فى تسعير هذا القطاع وخاصة فى الدول النامية وذلك فى حالة قصور السياسات الاقليمية والقطاعية والاجتماعية المباشرة عن تحقيق اهداف السياسة العامة بشرط تحديد الأسعار عند المستوى الذى يعظم العوائد .

وحول قنوات الاتصال التجارى وعلاقتها بالتجارة العربية قدمت الأمانة العامة العربية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورقة بعنوان **"أهمية قنوات الإتصال التجارى لتنمية التجارة العربية"** استعرضت الورقة الإهتمامات القطرية والقومية بقنوات الاتصال التجارى وذلك من خلال:-

اولاً:اهتمامات الدول العربية بقنوات الاتصال التجارى وذلك من خلال استحداث آليات جديدة فاعلة فى شكل مؤسسات تهدف لتشجيع الصادرات تمثلت فى:-

- مراكز تنمية الصادرات - اتحاد الغرف التجارية
- نقاط التجارة - اقامة المراكز التجارية الدائمة المتبادلة بين الدول العربية
- شبكات المعلومات التجارية - المشاركة فى المعارض والأسواق التجارية

ثانياً: اهتمامات المؤسسات والهيئات العربية والإسلامية والاقليمية بقنوات الاتصال التجارى وتمثلت هذه الاهتمامات فى:-

- برامج تمويل التجارة العربية
- شبكة معلومات التجارة العربية IATN والمنبثقة عن برنامج تمويل التجارة العربية
- إدارة تنمية التجارة - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

واكدت الورقة أن اهتمام هذه المؤسسات إنما يأتى من قناعتها وحرصها على ربط الأسواق العربية بالأسواق الخارجية وزيادة معدلات التبادل التجارى والتجارة العربية البينية وذلك من خلال

النصوص الواردة بمواد الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية.

وأشارت الورقة إلى أن اهم قنوات الاتصال التجارى هى مراكز تنميةالصادرات ونقاط التجارة وشبكات معلومات التجارة، واوضحت مهام واختصاص كل منهم سواء على المستوى المحلى أو الوطنى أو العالمى والخدمات التى يقدمها كل منهم من خلال ارتباطه بالهيئات الوطنية أو المحلية العاملة فى نفس المجال وكذا الاتفاقات التجارية التى سوف يجرى العمل بها من خلال تلك القنوات،ثم انتقلت الورقة لبيان دور المعارض والأسواق الدولية ،والمراكز التجارية الدائمة،والغرف التجارية العربية والأجنبية المشتركة باعتبارها من قنوات الاتصال التجارى فى تطوير الإنتاج وتطوير إمكانات التسويق وتبادل المعلومات. واشارت فى إحصائية عن الجهود العربية المبذولة فى مجال إقامة وتنظيم المعارض والأسواق الدولية إلى أن الدول العربية أقامت أكثر من ٣٠ معرضاً وسوقاً دولياً تمثل نحو ٦٠٪ من إجمالى المعارض والأسواق الدولية المقامة على مستوى العالم ضمنت الورقة هذه الإحصائية من خلال ثلاثة جداول توضح توزيع هذه المعارض حسب البلد والمجموعات السلعية والخدمية واشهر السنة.

وأشارت الورقة إلى المعوقات التى حالت دون قيام قنوات الاتصال التجارى بدورها كاملاً فى خدمة وتنمية التجارة العربية والتى تمثلت فى :-

- عدم وجود قواعد موحدة منظمة لأنشطة مراكز تنمية الصادرات العربية يستدل بها فى إنشاء وتطوير المراكز المهتمة بتنمية الصادرات بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه المراكز .

- عدم انضمام الدول العربية إلى نقطة التجارة الدولية المنبثقة عن إعلان كارتاجينا فى نطاق منظمة الاونكتاد وعدم وجود هيئة عربية تمثل نقطة تجارة عربية تكون همزة الوصل بين نقطة التجارة العربية ونقطة التجارة الدولية .

- افتقار الدول العربية إلى شبكات المعلومات القطرية العامة والمتخصصة بجانب افتقارها للمعارض والأسواق الدولية المتخصصة وعدم التواجد العربى بصورة جماعية وبالتالى افتقار الدول العربية لأى ميزة تفضيلية فى تلك المعارض والأسواق.

واقترحت الورقة تأسيس وإيجاد هيئة عربية لمراكز تنمية الصادرات العربية واصدار دليل موحد ينظم عملية إنشاء هذه المراكز وذلك تجميعاً للجهود القطرية ومنح المراكز التجارية ميزة

الخفض النسبى من الرسوم الجمركية على الواردات .

وقدمت الهيئة القومية للبريد ورقة دارت حول " **الخدمات البريدية وتأثيرها على كفاءة التجارة العربية** " استعرضت من خلالها أهمية البريد كعامل اتصال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث اعتبرته مؤسسة ذات طبيعة خاصة تعمل فى مجالات متعددة لخدمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما اشارت الورقة إلى الدور الريادى للبريد فى تجميع المدخرات ودفعها لمجالات الاستثمار وذلك من خلال صناديق الادخار البريدى، ونوهت الورقة بأن طبيعة العمل البريدى العربى تتطلب تعاون إدارات البريد فى البلاد العربية وتطوير الاتصال البريدى الدولى وذلك من خلال الاتحاد البريدى العالمى والذى يضم فى عضويته جميع بلدان العالم بصفة عامة ومن خلال اللجنة العربية الدائمة للبريد بصفة خاصة والتى تتولى إقامتها الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

وقدم اللواء مصطفى السعيد ورقة بعنوان " **دور نقاط التجارة فى خلق شبكة متكاملة للتجارة العربية لتحقيق الكفاءة فى التجارة العربية** ".

استعرضت الورقة فى البداية المراحل التى سبقت إعلان كارتاجينا والذى يتم بموجبه إنشاء نقاط للتجارة تسهل التعرف على المعلومات الأساسية بشأن الفرص التجارية والاستثمارية فى الأسواق المختلفة بأسرع وقت وبأقل التكاليف الممكنة مع توفر خدمات التجارة من جمارك،وبنوك تأمين ونقل وتعبئة وتغليف...الخ.

ثم انتقلت الورقة لاستعراض اعلان كولومبوس والصادر فى اكتوبر ١٩٩٤ والذى تم بموجبه الافتتاح الرسمى لشبكه التجاره الدوليه للربط بين نقاط التجاره والبالغه ٥٧ نقطه تجاره من بينها نقاط تجاره عربيه مثل نقطه التجاره الدوليه المصريه ونقطه تجاره تونس ونقطه تجاره الجزائر،كما اوضحت ان هناك العديد من الدول فى سبيلها للأنضمام للشبكه.

كما استعرضت الورقه مهام وانشطه نقاط التجاره فى مجال خدمات التجاره واشارت الى تجربه مصر فى مجال نقط التجاره الدوليه حيث اختيرت لتكون اول مجموعه ينشأ بها نقطه تجاره نموذجية عام ١٩٩٣ ويكون مقرها (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) وكذلك تجربة مصر فى مجال الربط مع الدول العربية من خلال ارتباطها بشبكه المعلومات العربيه بابو ظبى والارتباط مع الكويت،السعوديه،الاردن، الامارات العربيه عن طريق مكاتب التمثيل التجارى المصرى بهذه الدول

فضلاً عن ارتباطها بنقاط التجارة الدولية بتونس والجزائر من خلال شبكه AT & T INTERNET.

وأكدت الورقه فى النهايه على ان وضع الانتاج التصديرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطه على خريطة التجارة العربية والدولية اعتماداًعلى خدمات نقاط التجارة سوف يزيد من مساهمه الانتاج التصديرى لهذه المشروعات.

وحول دور الصادرات فى التكامل الاقتصادى العربى قدمت السيدة وفاء عبد المعبود المدير التنفيذى لمركز تنمية الصادرات ورقة جاءت بعنوان "**مراكز تنمية الصادرات ودورها فى تكامل الاسواق العربية**".

اهتمت الورقة باستعراض جهود الدول العربية فى التكامل الاقتصادى والاتفاقيات التى يقوم عليها ،كما استعرضت مؤشرات التجارة العربية البينية، ثم انتقلت الورقة لتوضح دور مراكز تنمية الصادرات فى مجال تنمية وتنشيط التجارة العربية والذى يتحدد من خلال:-

- تبادل المعلومات وتوفرها عن الانتاج والتصدير والاسعار والفرص التجارية المتاحة وتبادل نظم تجارة الافضليات الشاملة المتبعه فى الدول العربية .

- دراسة خطط التنمية فى كل دوله على حدة وظروف الانتاج والاحتياجات الحالية والمستقبلية لفترة معينة.

- تقديم المساعدة والتسهيلات الممكنة للبعثات الترويجية وتبادل الملصقات والكتالوجات الخاصة بالمنتجات العربية لتوزيعها على الاسواق الخارجية وذلك بالإضافة الى الاهتمام بتطبيق نظام الصفقات المتكافئة .

وقد ارفق بالورقة التوصيات الخاصة بحلقة العمل حول تجارب مراكز الصادرات فى مجال تشجيع الصادرات غير التقليدية للدول الاسلامية والمنعقدة فى القاهرة ٢٩-٣١ مايو ١٩٩٤، واللقاء الثالث لاجهزة تنشيط التجارة فى الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى المنعقد فى الدار البيضاء ٢٤-٢٥ يناير١٩٩٥ .

وقدم دكتور عبد المقصود عيسى بالمؤسسه العربية لضمان الاستثمار ورقة بعنوان " **دور الضمان فى تشجيع الصادرات العربية وتجربة المؤسسه العربية لضمان الاستثمار** "

استعرض من خلالها اهمية ومزايا ائتمان الصادرات ودوره فى تشجيع الصادرات العربية

والذى يأتى من خلال :-

- تحفيز القطاع المصرفى على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة العربية دون الحاجة الى بنوك مركزية لمنح الضمانات اللازمة وبشروط افضل طالما توفر الضمان ضد المخاطر .

- إعفاء الضمان المصدر من رجوع البنك الممول عليه عند الوفاء حيث يكون الرجوع فى هذه الحالة على مؤسسة الضمان .

وللتعريف بالجهود العربية المبذوله فى مجال ائتمان وضمان الصادرات انتقلت الورقة لاستعراض المؤسسات المعنية بضمان ائتمان الصادرات والمتاحة فى المنطقة العربية وهى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،والشركة المغربية لضمان الصادرات بالمغرب ،ووحدة ضمان وتمويل الصادرات فى إطار بنك تنمية عمان،والشركة المصرية لضمان الصادرات .

كما اوضحت الورقة دور المؤسسه العربية لضمان الاستثمار فى ضمان ائتمان الصادرات العربية والضمانات التى توفرها ومدى صلاحيتها لتمويل التجارة العربية ، وكذلك الشروط الواجب توافرها فى الضمان ، وترى الورقة ان النظام العربى لضمان ائتمان الصادرات يتعرض لمجموعه من المخاطر منها التجارية وغير التجارية والمستثناه وتلك المخاطر لا يغطيها التأمين التجارى العادى والذى يقتصر على التأمين ضد الوقائع المادية.

وقسمت الورقة انواع عقود ضمان تمويل التجارة العربية إلى عقود ضمان شامل ،وعقود ضمان للمخاطر التجارية وغير التجارية،وعقود ضمان ائتمان مشترين.

واشارت الورقة إلى أن عملية الضمان التى وفرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بلغت نحو ١,١٢٥ مليون دولار توزعت بنسبة ٦٨٪ لضمان ائتمان الصادرات وحوالى ٣٢٪ لضمان الاستثمار.

وترى الورقة أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لم تتمكن من تلبية الطلب المتراكم على ضمان ائتمان الصادرات والذى بلغ حوالى ٧٠٠ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى منتصف عام ١٩٩٥ وارجعت ذلك لسببين رئيسيين :-

- تركز الغالبية العظمى من تلك الطلبات على دول مستوردة ترتفع فيها المخاطر بشكل كبير.

- ضيق قاعدة الموارد المالية التى تقاس عليها سقوف العمليات وخاصة فيما يتعلق بالسقوف القطرية للدول المستوردة .

وقدم الدكتور فريد النجار الخبير الاستشارى ورقتين الأولى بعنوان " **تحسين كفاءة التجارة العربية بإدارة الجودة الشاملة** ".

تضمنت هذه الورقة فى بدايتها تشخيصاً لمشكلة التجارة العربية حيث تبين انخفاض معدل التجارة العالمية وتدهور شروط التبادل التجارى للدول العربية وخاصة فى ظل انخفاض اسعار البترول خلال الثمانينات الأمر الذى أدى إلى انخفاض معدل نمو الصناعات التحويلية وتدهور الإنتاج الزراعى ومن ثم تفاقم الفجوة الغذائية العربية والتى بلغت نحو ١٣٪ عام ١٩٩٢ .

واشارت الورقة إلى انعكاس ذلك على اوضاع موازين مدفوعات الدول العربية وتقلص الفائض فى الموازين التجارية. ودللت الورقة على ذلك بالاستناد لمؤشرات التجارة العربية والتى من أهمها تزايد العجز فى الموازين التجارية وخاصة الزراعية منها والغذائية بشكل خاص،وعدم تحقيق الدول العربية لأى مزايا تنافسية فى تجارة الخدمات بالأسواق العالمية واتباع الدول العربية النفطية لسياسات تجارية اكثر تحرراً جمركياً وغير جمركياً بالمقارنة بالدول العربية غير النفطية الأمر الذى ادى إلى تراجع التجارة العربية مع الدول العربية وزيادتها مع التجمعات الإقليمية .

واشارت الورقة إلى أن دول الاتحاد الأوربى تمثل الشريك التجارى الأكبر للدول العربية فى مجال التجارة الخارجية العربية .ثم انتقلت الورقة لتوضيح اوضاع التجارة العربية خلال الفترة الماضية والتى اتسمت بانخفاض التجارة العربية البينية ووجود عدد محدود من السلع فى قوائم التصدير، وانخفاض مستويات الجودة والمواصفات النمطية الدولية للسلع العربية وبالتالى دعت الورقة إلى تطوير وتجديد منظومة التجارة العربية بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على مشكلات التضخم والبطالة .

ونادت الورقة بضرورة تطبيق اسلوب إدارة الجودة الشاملة فى التجارة لتحسين منظومة التجارة العربية من حيث كفاءة التجارة ومؤسساتها واسواقها وخطوط سلعها وخدماتها مع تطوير الفعالية والإنتاجية وأكدت على أن هذا الأسلوب فى التجارة لايقتصر على تشريعات وسياسات التجارة فقط بل يمتد ليشمل جميع العمليات والأنشطة اللازمة لتحقيق اهداف التصدير والاستيراد.

واهتمت الورقة بشرح اسلوب إدارة الجودة الشاملة (TQM) والذى يختص بعلاج معوقات التجارة الخارجية والمتمثلة فى غياب القدرة التنافسية فى السوق العالمى وتدهور انتاجية القطاعات الاقتصادية وتزايد العجز فى الموازين التجارية وانخفاض حصص الدولة من السوق العالمى وانخفاض الاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية،وارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض معدلات النمو فى الإنتاج الصناعى والزراعى .

وفى محاولة للتأكيد على اهمية منظومة الجودة الشاملة فى التجارة اشارت الورقة الى عدم كفاءة الاساليب التقليدية والمتمثلة فى المواصفات العالمية أيزو ٩٠٠٠ فى علاج مشكلة التجارة حيث انها لا توفر مركزاً تنافسياً فى الاسواق العالمية، وبالتالى فإن الاهتمام بمنظومة ادارة الجودة الشاملة فى التجارة سيكون افضل من ناحية تحسين الكفاءة والاداء فى التجارة بالاضافة الى انها تعتبر التزاماً لجميع المؤسسات العاملة فى التجارة بالدولة ووسيلة نظامية لتحقيق اهداف التجارة بأسلوب استراتيجى.

وبناء على ذلك فقد صاغت الورقة جدولاً وضحت من خلاله الفروق الاساسية بين ادارة التجارة بالجودة الشاملة وادارتها بالمواصفات القياسية الدولية ايزو ٩٠٠٠ حيث اتضح ان ادارة الجودة الشاملة TQM تركز على ثقافة تجارية فاعلية وتحسين المناخ التجارى والاستثمارى من خلال تطوير التجارة وتوظيف الموارد البشرية وارضاء العميل وأطراف منظومة التجارة، وذلك على عكس الايزو والتى تركز فقط على تحسين المواصفات .

واشارت الورقة الى وجود استراتيجيات للتجارة الخارجية يمكن عن طريقها رفع كفاءة التجارة بالجودة الشاملة تمثلت فى :-

البيئة الاساسية للتجارة	المعلومات التجارية
تنمية الاسواق والمنتجات	التعاون الفنى فى ادارة التجارة
التخصصية وتنمية الموارد البشرية فى التجارة	مراجعه الاثار البيئية فى التجارة

بالنسبة لتطبيق نظام TQM فى التجارة العربية فقط طرحت الورقة تساؤلاً عن مدى فاعلية المواصفات النمطية الدولية (ايزو) فى التجارة.

وجاء الرد بعدم قدرة التجارة العربية على المنافسة الدولية بدون شهادات المطابقة الدولية

للمواصفات القياسية (ايزو) وبدون جودة السلع والخدمات لتأكيد الجودة الشاملة والتى تركز على التشغيل الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية من خلال المواصفات الإرشادية ISO 9001مع انظمة التجويد ISO 9004 , ISO 9003 , ISO 9002 , ISO 9000 والمختصة بجودة التصميمات والتجهيزات وجودة الانتاج ونماذج التفتيش والفحص النهائى.

وتؤكد الورقة على ضرورة توافر المنظومة ISO 9000، ومنظومة ISO 9009 والتى تشمل المنظومات الثلاث السابقة كشرط اساسى لتحقيق الجودة الشاملة، وحددت الورقة فترة صلاحية شهادة الأيزو 9000بثلاث سنوات فقط يتم خلالها مراجعتها كل ٦ شهور لأغراض صلاحيات التصدير.

وخلصت الورقة الى حاجة الاقتصاديات العربية الى الاصلاحات الاساسية لزيادة قدرتها التنافسية ونوهت الى انه لن يتحقق ذلك الا من خلال تخطيط استراتيجى للتجارة العربية على ادوات ووسائل متكاملة لتحسين كفاءة التجارة .

أما الورقة الثانية فقد جاءت استكمالاً للورقة الاولى وكان عنوانها " **تجاه نموذج لقياس كفاءة التجارة العربية**" حيث اهتمت بوضع نموذج تطبيقى لإدارة الجودة الشاملة.

استهدفت الورقة التعريف بمفاهيم نماذج ومقاييس كفاءة التجارة ، واستعرضت فى بدايتها الجهود السابقة فى مجال تحديد مفاهيم ومقاييس كفاءة التجارة الدولية حسب تعريف الأونكتاد بأنها " الترشيد المنهجى للإجراءات والمستندات المتعلقة بالتجارة الدولية".

ثم انتقلت الورقة لتوضيح المحاور التى تركز عليها نماذج التجارة الخارجية والتى تتمثل فى أنماط التجارة الدولية وشروط التجارة وأهم نتائج التجارة، بالإضافة لتحليل العلاقة بين التجارة وعدد من المحددات مثل الفروق بين معدلات الإنتاجية ودوال الإنتاج وإنتاجية عوامل الإنتاج والفروق فى الأذواق والمرونة فى الإحلال بين احد عناصر الإنتاج وغيرها.

واشارت الورقة إلى أن أهم نماذج كفاءة التجارة هى:

النماذج الوصفية وتقيس الجوانب السلوكية للتجارة ، والنماذج الكمية والتى تتنبأ بمستقبل التجارة ونماذج فعالية التجارة والنماذج النطاقية والتى تحاول الربط بين المتغيرات السلوكية والمتغيرات الكمية والنماذج المحاكاتيه والتى تحاول تحليل كفاءة التجارة بافتراض سيناريوهات

بديلة ،ونماذج التحليل البيئى وتتفق هذه النماذج فيما بينها فى مؤشرات أساسية تتمثل فى درجة اقتصاديات الحجم للبلد ومراحل الإنتاج والنمو الاقتصادى ومدى توافر مستلزمات التجارة وحجم التصدير والاتفاقيات والالتزامات الدولية ودرجة التركز السلعى فى التجارة الخارجية لكل دولة. ووضعت الورقة بناء على ذلك أمثلة لهذه النماذج. وفيما يتعلق بإمكانية قياس كفاءة التجارة إحصائياً أو رياضياً باستخدام النماذج الإحصائية ونماذج بحوث العمليات أو المحاكاه أشارت الورقة إلى وجود العديد من المشاكل التى تحول دون تحقيق ذلك ومنها عدم الدقة والدورية فى الإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الدولى والتجارة العربية ،وعدم وجود قاعدة بيانات للتجارة الأمر الذى يدعو إلى الاعتماد على المصادر الدولية للمعلومات والإحصاءات التجارية والتى تتخذ طابعاً وصفياً مما قد يصعب قياسها كمياً .

ثم تطرقت الورقة لتحديد الفروض التى يعتمد عليها نموذج قياس كفاءة التجارة وهى :

- يعنى تحرير التجارة ضرورة تطوير التجارة العربية للوقوف امام المنافسة الدولية.

- عدم وجود بديل لتطوير المواصفات العربية العالمية من خلال الجودة .

- يجب تحديد العلاقات السببية بين العوامل المؤثرة على كفاءة التجارة العربية ومعدلات نموها فى المستقبل .

- تحتاج التنافسية إلى مكافحة الاحتكار فى التجارة واستغلال المزايا النسبية وتعظيم التجارة فى التنمية .

ثم تناولت الورقة بالشرح النموذج المقترح لقياس كفاءة التجارة حيث اشارت إلى أن قياس كفاءة التجارة يتضمن العديد من المتغيرات الدولية والمحلية والوصفية والكمية ،الاقتصادية وغير الاقتصادية وكذلك يتضمن الربط بين الكفاءة الفنية والمالية والمعلوماتية، وبناء عليه فإن النموذج المقترح لقياس الكفاءة فى التجارة يأخذ فى الاعتبار العناصر الآتية :-

- اختلاف كفاءة التجارة من سلعة لأخرى أو خدمة لأخرى لذلك فضلت الورقة استخدام الرقم القياسى أو الاتجاه العام للكفاءة فى التقدير .

- إن كفاءة التجارة نسبية وليست مطلقة .

- اختلاف كفاءة التجارة فى التصدير والاستيراد .

- اختلاف كفاءة التجارة باختلاف المستوى الاقتصادى للدولة .
- وجود علاقة وطيدة بين كفاءة التجارة والتنافسية الدولية .
- ارتباط كفاءة التجارة بالاستثمار الأجنبى المباشر والقدرة على التصدير.
- التنبؤ بكفاءة التجارة لسنوات قادمة .

وحول إمكانية تطبيق النموذج المقترح اشارت الورقة إلى أنه يمكن تطبيقه بقياس إنتاجية النقل عبر الدول العربية ودوره فى تخلف أو تقدم التجارة البينية مثلاً .

وخلصت الورقة إلى أنه يمكن تحديد عناصر النموذج المناسب لقياس كفاءة التجارة على المستويات المختلفة الماكرو والقطاعى والمؤسسى والسلعى والجغرافى .

وحول أثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى قدم الدكتور على عبد العزيز سليمان وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ورقة بعنوان "**أثر اتفاقيات اوروجواى على الاقتصاد المصرى**" استعرض فيها الملامح الرئيسية لجولة اوروجواى ثم انتقل إلى مناقشة الآثار المتوقعه لها على مصر والدول النامية حيث اشار إلى صعوبة تقييم اثر الاتفاقية على مصر وباقى الدول النامية بسبب اختلاف الوضع النسبى لهذه الدول واختلاف اهمية تطبيق شروط الجات بالنسبة لشركائها التجاريين بالإضافة إلى التغير السريع فى هيكل الصادرات والواردات لهذه الدول وأن هناك ثلاثة عوامل هامة لابد أن تؤخذ فى الحسبان عند تقييم اثر هذه الاتفاقية وهى اختلاف هيكل العقود الجمركية ، والامتيازات الخاصة بالدول النامية والوضع الخاص بالنسبة لمصر.

وتناولت الورقة تحليلاً لأثر جولة اوروجواى على الدول النامية ، حيث اشارت الورقة إلى أن اهم نتائج هذه الجولة هو زيادة نفاذ الدول النامية للسلع الصناعية والزراعية والصادرات إلى اسواق الدول الصناعية ومن ثم زيادة قدرة هذه الدول على التصدير الذى يتحقق بتخفيض التعريفة الجمركية والغاء الحصص والقيود الكيفية والإدارية .

فبالنسبة للسلع الصناعية توقعت الورقة أن ينخفض متوسط سعر الضريبة الجمركية على السلع الصناعية المصدره من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة بنحو ٣٠٪.

بالنسبة للسلع الزراعية اشارت الورقة إلى إمكانية استفادة مصر والدول العربية من ارتفاع الأسعار العالمية للقطن والأرز والموالح إذا ماحفزت جهود الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء خاصة مع

وجود إمكانات زراعية كبيرة فى هذه الدول .

وبالنسبة للملكية الفكرية فقد نوهت الورقة إلى انه لايوجد هناك اتفاقيات لحماية الملكية الفكرية فى اطار جامعة الدول العربية .

ورأت الورقة فى النهاية أن جولة اوروجواى قد منحت لمصر منافع كثيرة لعل من اهمها حصول مصر على عائد عادل لتجارتها فى الخدمات واتاحة الفرصة لها للتفاوض مع الدول العربية بخصوص الملكية الفكرية وحقوق المؤلف ، وتخوفت الورقة من أن تؤدى اجراءات جولة اوروجواى إلى فتح الأسواق المصرية على مصراعيها امام المنافسة الأجنبية .

أما الورقة التالية فكان عنوانها " **تطوير النظام العربى للتجارة فى ضوء اتفاقية الجات والمتغيرات الدولية**" وقدمها د. برهان الدجانى الأمين العام للغرف التجارية العربية.

استعرضت الورقة فى البداية واقع العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتفاقيات التى تحكم تلك العلاقة، واشارت الورقة إلى جهود التكتل العربى والعوائق التى حالت دون قيام السوق العربية المشتركة ،وذكرت الورقة أن العوائق الرئيسية لقيام تكتل اقتصادى عربى هى على المستوى السياسى عدم توافر الإرادة السياسية لتحقيق التكتل وعلى المستوى الاقتصادى اعتماد التجارة العربية على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع تصدر إلى الدول الصناعية وعلى المستوى الأعمالى تجاه المنافسة السوقية واللازمة لقيام سوق مشتركة.

وأوضحت الورقة أن تخوف الدول العربية وخاصة بالنسبة لقطاع الأعمال العربى من الدخول فى منافسة مع العالم ادى إلى عدم انفتاح هذه الدول وبقاء معظمها فى دائرة من التخلف. وأبدت الورقة تفاؤلها من أن قيام تكتل اقتصادى عربى من شأنه أن يلطف المنافسة الوافدة فى ظل الانفتاح الذى تفرضه اتفاقية الجات وتضع بدلاً منها منافسة اقل حدة تنطلق من داخل التكتل العربى تؤدى فى النهاية إلى ترشيد المنشآت وتنسيق نشاطاتها.

واشارت الورقة إلى أن اتفاقية الجات قد اصابت نظام العلاقات التجارية الثنائية بين البلاد العربية الذى يشكل العصب الأساسى والعمود الفقرى لهذا النظام بضربة قاتلة .وخاصة فيما يتعلق بشرط المعاملة التفضيلية فى الاتفاقية حيث ان اى ميزة او حصانة يمنحها طرف متعاقد لاية دولة لابد ان تمنح فوراً دون قيد او شرط لباقى الدول الأخرى المتعاقدة الأمر الذى يؤدى الى عدم قدرة اية

دولتين عربيتين على تبادل المنافع المحصورة بينهما حيث ستستفيد جميع دول العالم تلقائياً من هذه المنافع،وترى الورقة ان اتفاقية الجات ارغمت العرب على قبول منح العالم ماكانوا يرفضون منحه للعرب انفسهم.

وانتقلت الورقة لتناول وضع الدول العربية المنضمة إلى اتفاقية الجات والذى حددته فيما يلى:

- فور انضمامها الى اتفاقية الجات فان جميع الأفضليات التى يتمتع بها بموجب اى اتفاقية ثنائية لابد وان تسرى على جميع الدول الأعضاء وبالتالى فإن المخرج الوحيد لإقامة نظام من الأفضليات هو منفذ التكتل الإقليمى بشرط ان يتحقق فى خلال مدة اقصاها عشر سنوات .

- سوف تلتزم الدول العربية بإلغاء القيود التجارية غير الجمركية وتحويلها الى رسوم جمركية.

وترى الورقة انه امام الدول العربية خياران اما البقاء على الاحادية القطرية الانفرادية والانصياع التام لما تقرره اتفاقية الجات من احكام الانفتاح الانكشافى امام دول العالم واما بناء تكتل اقليمى يعطيها قدراً من التصرف فى مواجهه المستقبل .

وخلصت الدراسة الى انه من السهل اقامة تكتل اقليمى عربى فى ظل اتفاقية الجات وعللت ذلك بأن جميع العقبات التى كانت تحول دون قيام هذا التكتل قد ازالتها اتفاقية الجات وان المبادىء التى وضعتها الاتفاقية للتجارة والتكتل الإقليمى تتجاوز عملية التفاوض والتعسير وانه يمكن من خلال هذا التكتل استقطاب الاستثمارات الكبيرة ذات التقنية وقيام الشركات العربية الكبرى القادرة على احداث النقلة الحاسمة الى عالم الصناعة .

اما الورقة الأخيرة فكانت بعنوان "**نظرة عامة على آلية فض المنازعات فى اطار منظمة التجارة العالمية**"وقدمها المستشار حسين مصطفى فتحى بمركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى .

قدمت الورقة فى البداية عرضاً تاريخياً لمراحل جولة اورجواى للمفاوضات التجارية وحتى قيام منظمة التجارة العالمية حيث اوضحت ما لهذه المنظمة من سلطات قانونية وقضائية دولية تمكنها من الفصل بين الدول الأعضاء وتلزمها بالامتثال لأحكامها مع كفالة درجات التقاضى.

كما استعرضت الورقة المعالم الرئيسية لنتائج جولة اوروجواى وكذا اهداف منظمة التجارة العالمية WTOوالتى حددت اهمها فى:

- تنشيط الطلب الفعال .
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى للدول الأعضاء .
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية .

ثم انتقلت الورقة لعرض وظائف التجارة العالمية والمبادئ الأساسية التى تحكمها.

وحول القواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة الدولية نوهت الورقة إلى أن الملحق الثانى للوثيقة الختامية لجولة اوروجواى للمفاوضات التجارية نص على أن منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات تعتبر عنصراً مركزياً لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ فى نظام التجارة متعدد الأطراف.كما اشارت الورقة إلى جهاز تسوية المنازعات الذى تم انشاؤه بموجب الاتفاقية لإدارة القواعد والإجراءات فى احكام تسوية المنازعات والمزايا التى يتمتع بها هذا الجهاز وشروط العمل به .

ثم انتقلت الورقة إلى وسائل حل المنازعات والتى تتم من خلال المشاورات والمساعى الحميدة والتوفيق والوساطة بالإضافة الى فرق التحكيم الدولى .

وتوصلت الندوة فى ختام اعمالها إلى عدة توصيات نورد منها مايلى:

- اهمية سعى الدول العربية إلى شكل من اشكال التكتل الاقتصادى الإقليمى لمواجهة المنافسة الدولية والتى تشتد حدتها فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والعالمية.
- دعوة الدول العربية الى إزالة المعوقات الإدارية التى تعوق حركة وانتقال المعنيين بشئون التجارة فيما بين البلدان العربية .
- إعادة تقييم المجموعات السلعية العربية على أسس عالمية .
- الاهتمام بالجانب الإعلامى الذى يصور حقيقة الأوضاع الاقتصادية والتجارية فى البلدان العربية سواء لزيادة حجم التبادل التجارى او لتحفيز الاستثمارات العربية والأجنبية .

- ضرورة تخصيص استثمارات ضخمة لإصلاح الهياكل الأساسية والمرافق القائمة للنقل فى الدول العربية لاستحداث نوعيات جديدة للخدمة فى المؤسسات التجارية .

- تحديث قوانين ولوائح النقل وتطوير الخدمات الإدارية وكذا تحسين الإجراءات المتعلقة بسياسات النقل التنظيمية والقانونية .

- الحرص على تحقيق التواجد العربى الجماعى فى المعارض والأسواق غير العربية .

- خلق قنوات اتصال بين المجتمع المحلى والعربى والدولى اقتصادياً وتجارياً باستخدام وسائل الاتصال الالكترونى.